

الإنفاق من الميزانية السعودية بلا كفاءة

لا يزال الهدر هو المظهر الأول للاقتصاد السعودي الذي يواجه تهديدات متزايدة، تبدأ بـ انعدام كفاءة الإنفاق الحكومي، ولا تنتهي عند الفساد المستشري في مفاصل قطاعات الدولة.

تقرير مودة اسكندر

على الرغم من برنامج الاصلاحات الذي تحفي المملكة بتطبيقه، وحديثها عن الشفافية كأولى أهدافه ونتائجها، لا يزال يحيط بالإنفاق الحكومي ومسارات إنفاقه كثير من الاستفهامات.

على صعيد التنمية المستدامة، لا تزال المملكة بحسب تصنيفات البنك الدولي دولة نامية لم تستطع الارتقاء بوضعها، رغم تدفق العوائد النفطية عليها وتصنيفها من الدول ذات الدخول المرتفعة.

وبما أن القاعدة الحاكمة لـ الإنفاق تقاس بالعائد منه، وليس بحجمه، فإن اعتماد السعودية على الخارج من احتياجاتها، من غذاء ودواء وسلاح، وحتى يد عاملة، مثل أحد أهم مظاهر ضعف اقتصادها.

على صعيد الشفافية التي تتغنى المملكة بتطبيقها، تغييب آليات المراقبة والمحاسبة على أعمال الحكومة، في ظل فساد مستشري يلعب الأمراء دوراً بارزاً فيه. فعلى صعيد القطاع الخاص، لا يزال الهدر مظهراً عاماً في مجالات البنية الأساسية والخدمات العامة. وعلى صعيد الأفراد، تغييب قدرة المواطن على معرفة أين يذهب ما يدفعه من ضرائب ورسوم في ظل البذخ والرفاهية التي تكلل نمط عيش الأسرة الحاكمة. ومن الحالات التي تبرهن غياب المسائلة وكفاءة الإنفاق، فشل المملكة في حل أزمة البطالة، أحد المشكلات التي تؤرق المجتمع السعودي. ورغم ما انفقته من مليارات لتوظيف الشباب، لا تزال أعداد العاطلين عن العمل في تزايد، في مقابل تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في الوظائف الحكومية حيث تلعب المحسوبيات والواسطيات دورها.

وفيما يخص الإنفاق على الأمن والدفاع الذي يمثل القيمة الأعلى في الميزانية السعودية، فإن العدوان على اليمن كبد الميزانية خسائر فادحة. وعرضت السياسات الخاطئة للأمن الداخلي للتهديد، مع الفشل في إيقاف الصواريخ اليمنية عن ضرب أهداف حيوية ومناطق سكنية في مناطق سعودية عدّة.